التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام.

Digital finance and its role in promoting financial inclusion to ensuresustainablefinancing.

هند ريم، طالبة دكتوراه(*)
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية عبد الحميد مهري-قسنطينة2، الجزائر.
hind.rim@univ-constantine2.dz
بوجاني عبد الحكيم، دكتور، أستاذ محاضر أ،
جامعة بوشعيب بلحاج عين تموشنت، الجزائر
Boudjani.abdelhakim46@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/02/21 تاريخ القبول للنشر: 2023/03/02

****

ملخص:

ان التحديات الانمائية الضخمة التي تواجه البلاد تتطلب الاجتهاد على مستوى مختلفة،ومن بين اهم هذه المستويات هو التمويل المالي الرقمي،الذي يتطلب البحث عن تطبيقات جديدة ومختلفة التمويل الرقمي في ظل الموروث الاداري القائم على الروتين والبيروقراطية في الائتمان الزراعي تحديدا،ما سيجعل تلقي نتائج الدراسة التي قام بها خبراء مؤسسة التمويل الدولية ليست ذات معنى،من دون التحرر من الموروث البيروقراطي في العمل المصرفي،ويقصد بالتمويل الرقمي تمكين كل مواطن من الحصول على الخدمات المالية عن طريق التكنولوجيا الحديثة،والتمويل الرقمي اداة مهمة من ادوات برامج الشمول.

الكلمات المفتاحية: التمويل الرقمي، الاقتصاد الرقمي، التكنولوجيا المالية المنصات الرقمية، الشمول المالي.

Abstract:

The huge development challenges facing the country require diligenceat different levels,and among the most important of these levels is digital finance,which requires the search for new and different applications of digital finance,in light of the administrative heritage based on red tape and bureaucracy in agricultural credit in particular,which makes receiving the results of the study that performed by the experts of the international

finance corporation is not meaningful,without freedom from bureaucratic legacies in banking,and digital finance is intended to enable everyone to obtain financial services through modern technology.
Digital finance is an important tool of financial inclusion programs,as it provides tremendous opportunities to increasefinancial inclusion and expand basicservices in light of the spread and use of mobile phones.
Keywords: finan,financial technolog,digital platforms, financial inclusion.

مقدّمة:

إن الرقمنة تحول كل جانب من جوانب التمويل اذ يستخدم اكثر من مليار شخص في جميع انحاء العالم الان،منصات الاداء عبر الهاتف المحمول التي حولت الهواتف المحمولة الى ادوات مالية ويستفيد التمويل الرقمي من البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لدعم التقدم في العملات والاصول المشفرة واقراض الند للند والتمويل الجماعي والاسواق عبر الانترنت،وتعمل الخوارزميات على اسكات ردهات البورصات الصاخبة،حيث يتم الان تنفيذ العديد من عمليات تداول الاسهم في الولايات المتحدة في غياب اي مدخلات بشرية.

ان الاستثمار في التكنولوجيا المالية هو المحرك لهذا التحول،ففي عام2018 اجتذبت التكنولوجيا المالية رقما قياسيا قدره 120 مليار دولار في صندوق راس مال المجازفة،اوثلث المجموع العالمي ،ويضخ المستثمرون الماليون عشرات المليارات من الدولارات سنويا لتمكين التكنولوجيا الرقمية.

وقدم الوباء دفعة كبيرة لهذه التطورات،اذ تمكن تحويلات الاموال الرقمية الحكومات من تقديم دعم مالي فوري للمواطنين وعبات منصات التمويل الجماعي الموارد والامدادات الطبية والاغاثات في حالة الطوارئ،ويعمل الاقراض الخوارزمي على تسريع التمويل المنقذ للحياة للشركات الصغيرة كذلك،تمكن منصات التجارة الالكترونية الناس من الشراء الان والاستهلاك لاحقا من اجل دعم الشركات المحلية وحماية والتوظيف.

تقوم الحكومات في جميع انحاء العالم باعتماد استراتيجيات للشمول المالي لاتاحة ادوات وخدمات مالية،مثل الخدمات المالية الرقمية المبتكرة التي يتم تقديمها عبر البنوك او مشغلي شبكات الهاتف المحمول او مؤسسات التمويل الاصغر او شركات التكنولوجيا المالية،التي من شانها اتاحة الفرص من اجل الوصول الى الفئات الضعيفة وبشكل خاص النساء ذوات الدخل المحدود.

كشفت الازمة المالية العالمية الاخيرة2008 الستار عن خلل هيكلي في النظامين المالي والمصرفي العالميين،فبعد مرور مايزيد عن700 عام منذ ظهور اول بنك في العالم،نجد اكثر من نصف البالغين في العالم مستبعدين ماليا ويعملون خارج نطاق النظام المالي الرسمي.

وهناك تفاوت بين البلدان المتقدمة والنامية فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية الرسمية وبما يزيد عن النصف،كما يختلف مستوى الشمول المالي بشكل كبير بين البلدان النامية نفسها،وتعتبر منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى من اعلى نسب العالم في الاستبعاد المالي،حيث تفاقم المشكلة بين الفئات العمرية والمناطق الجغرافية في البلد الواحد،ومن هنا ادرك اهمية الشمول المالي كدعامة اساسية في جدول اعمال التنمية العالمية،وتكاثفت الجهود الدولية لمواجهة ذلك التحدي من خلال عقد العديد من المؤتمرات وورش العمل وتقديم المبادرات وابرام الاتفاقيات على كافة المستويات للبحث عن اليات لتفعيل منظومة الشمول المالي،حيث تبين ان التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم.

المبحث الأول: التمويل الرقمي

هو الخدمات المقدمة من خلال الهواتف المحمولة واجهزة الكمبيوتر الشخصية الانترنت او البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق،ويشمل حجما كبيرا من المنتجات المالية الجديدة والاعمال المالية والبرامج المتعلقة بالتمويل، وإشكالات جديدة من التواصل والتفاعل مع العملاء مقدمة من شركات ومقدمي الخدمات المالية المبتكرة. ويقصد به تمكين كل مواطن من الحصول على الخدمات المالية عن طريق التكنولوجيا الحديثة،وهو اداة مهمة من ادوات برامج الشمول المالي،اذ يوفر فرصا هائلة لزيادة الاحتواء المالي والتوسع في الخدمات الاساسية في ظل انتشار استخدام الهواتف النقالة.[1]

الاقتصاد الرقمي:

ظهر مصطلح الاقتصاد الرقمي لاول مرة عام1995 على لسان الكاتب الكندي دون تابسكوت في كتابه الاقتصاد الرقمي:الامال والمخاطر في عصر الشبكات الذكية"،فيما بعد اختلف الباحثون في تسميته فمنهم من اطلق عليه اقتصاد الانترنت ومنهم من سماه اقتصاد المعرفة ومنهم من عرفه باقتصاد المعلومات،فهو عبارة عن تحويل البضائع والمنتجات من الشكل المادي المحسوس الى الشكل الرقمي،حيث يسهل تخزينها في شكل ارقام فتكون محل مبادلة في السوق الرقمي،ويظهر ذلك في تسويق المحتوبات الرقمية التي تتجسد في عدة مجالات.[2]

الشمول المالي:

هي الحالة التي يتاح من خلالها للافراد وقطاع الاعمال الوصول الملائم للخدمات المالية المختلفة (عمليات الدفع التوفير الائتمان التحويل المالي التامين) بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم،بطريقة امنة مستدامة.[3]

التكنولوجيا المالية:

عبارة عن علم جديد يصف العلاقة بين التقنيات الحديثة والتقنيات المتعلقة بالانترنت مثل الحوسبة السحابية والانترنت عبر الهاتف المحمول مع انشطة تجارية راسخة في صناعة الخدمات المالية مثل اقراض المال والخدمات المصرفية للمعاملات.[4]

تكنولوجيا المعلومات:

قطاع اعمال يعتمد على الحوسبة ويتضمن الاجهزة والتصالات والبرمجيات وكل ماهو مرتبط بنقل المعلومات وادارتها باختلاف اشكالها.

المنصة الرقمية:

نموذج اعمال قائم على استخدام التكنولوجيا سهل الاستخدام يسهل تبادل المعلومات والبضائع والخدمات بين الاطراف المختلفة ويسمح بالتواصل الالكتروني بين العديد من الاشخاص.[5]

التمويل الرقمي.:

بدات معالم الواقع الجديد الذي تعيشه البشرية في ظل التقنيات الحديثة،واصبحت الافكار والمعلومات والمعارف اصولا قابلة للتداول من خلال استخدام التقنيات الرقمية التي تستند على السرعة والمرونة،فقد تطورت الحياة بوتيرة متسارعة وتقدمت التكنولوجيا بصورة مذهلة،وفرض الابداع التقني واقعا جديدا سيغير لا محالة من سلوكنا كبشر،عبر استخدامنا لمستجدات هذه التكنولوجيا التي من ابرزها الانترنت والذكاء الاصطناعي وغيرها.

ونتيجة للتفاعل مع هذه الاختراعات ظهرت مصطلحات جديدة،حيث برز في الاوساط العلمية مصطلح جديد اطلق عليه الثورة الصناعية الرابعة"،يشير الى الاندماج التكنولوجي الكامل بين العالمين المادي والرقمي والبيولوجي،حيث تستبدل بعض وظائف العقل البشري بالالة التي تستطيع التفكير والتخاطب.

يبشر المستقبل بالكثير من الابتكارات التي تسهل حياتنا وتغيرها للافضل،لكن علينا الاختيار بين توفير الوقت والسيطرة على العقول وبين الراحة والخصوصية،لاشك ان لهذه التقنيات العديد من المزايا،كما لها في الوقت نفسه سلبيات كثيرة،وقد امعكس هذا الواقع الجديد على الكثير من القطاعات،وباتت مؤسسات التمويل والخدمات المالية وشركات الاستثماروالبنوك في وضع تنافسي كبير،حيث انشئت البنوك الالكترونية التي اصبحت خدماتها متاحة في اي زمان ومكان وبتكاليف منخفضة وبسرية تامة،واصبحت معظم الاستثمارات الالكترونية تتم عبر هذه البنوك بجانب التسوق من خلال الانترنت وتحويل الاموال حول العالم،وتزامن هذا التحول مع بروز مصلحات جديدة كالتمويل الرقمي والاسواق الرقمية،وهي مايطلق عليها اقتصاد المتفرغين.

فقد احدثت التقنيات الحديثة ثورة في عالم المال والاعمال،واصبح التعامل معها ضرورة حتمية اقتضتها سنن الابداع والتطور،وزاد التوجه نحو الرقمية من وتيرة التنافس بين المؤسسات المالية على تقديم خدماتها ومنتجاتها وفق طرق متجددة وقوالب حديثة،وبات من الاهمية ان تقدم هذه المؤسسات خدماتها بطرق مختلفة تتناسب مع هذا التحول

وتتفاعل مع المستجدات وتتعامل مع التكنولوجيا على نحو افضل كي تاخذ حقها من الاسواق المالية.
وبتفاعل الاقتصاد مع التمويل الرقمي ومتغيرات التقنية الرقميةوتوظيفها نحو التحول صوب الاقتصاد الرقمي من خلال المنصات الرقمية وغيرها من التقنيات الحديثة،بهدف احداث نقلة نوعية في هذا القطاع تيد من فرصة في الاسواق المالية،علاوة على تسليط الضوء على بعض الجوانب ذات العلاقة بتطوير الاقتصاد وتعزز من دوره وتدفعه للامام،عبر البرامج التدريسية الموجهة التي ترفد صناعة الخدمات المالية بالكوادر المؤهلة والبحث العلمي الذي يؤصل لهذا القطاع.
الخدمات الرقمية المالية منتجات وخدمات مالية يتم الوصول اليها من خلال الوسائل الرقمية وهي تتضمن المدفوعات والتحويلات والائتمان والودائع وغيرها من خدمات الادخار والتامين.
ان الخدمات المالية الرقمية ممكن ان تختلف في الشكل والتكوين،الا انها سلسلة من الابتكارات التي تجعل من الممكن توفير خدمات مالية منخفضة التكلفة ويسهل توسيع نطاقها،ويستطيع من هم في امس الحاجة اليها من الحصول عليها بسهولة،ان هذه الابتكارات يجب ان تعمل على تغيير الطريقة التي يتعامل بها الاشخاص مع البنوك لسداد المدفوعات والوصول الى الائتمان بما يمكنهم من ادارة تدفقات الدخل غير المنتظمة والتخطيط للمستقبل والتعافي من الازمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والتوصل الى اساليب جديدة لكسب العيش،وتغيير الطريقة التي تتعامل بهاالحكومة مع مبالغ الضمان الاجتماعي لتصل الى مستحقيها الفعليين من خلال مكاتب البريد او التمويل الاصغر او فروع البنوك ويساعد التجار الذين يقبلون عمليات السداد الرقمي في اكتساب ذكاء جديد للاعمال والوصول الى خطوط الائتمان.
الشمول المالي الرقمي يتضمن نشر الخدمات المالية الرقمية الموفرة للتكاليف للوصول الى الفئات المستبعدة ماليا والمحرومين من الخدمات،وذلك من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تتلائم مع احتياجاتهم ويتم تقديمهم بشكل مسؤول بتكلفة معقولة بالنسبة للعملاء ومستدامة بالنسبة لمقدمي الخدمات.
ان تحسين حياة الفقراء عن طريق تحفيز النمو وتوسيع نطاق امكانية الوصول،يتطلب تحويل النظم من حولهم وتعترف مبادئ تطوير انظمة السوق بهذه الحقيقة وتقوم بتوفير نهج متماسك ودقيق لفهم انظمة السوق والتدخل فيها،سوق الخدمات المالية الرقمية لكي تعمل بشكل اكثر كفاءة واستدامة من اجل الفقراء.
ان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لديها بعض من اسواق الهواتف المحمولة الاكثر انتشارا في العالم،وبحلول نهاية2018،كان لدى حوالي نصف بلدان المنطقة معدلات انتشار فريدة للمشتركين تصل الى 70بالمئة او اكثر(بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ66بالمئة،كما انه من المتوقع لاجمالي اتصالات الهواتف الذكية في المنطقة ان يتجاوز 500مليون بحلول2025

فوائد التمويل الرقمي:

التمويل الرقمي يمكن ان يؤدي الى مجموعة من الفوائد:

-المزيد من الادماج المالي وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات غير المالية،وتوسيع الخدمات الاساسية للافراد لان مايقرب 50بالمئة من الناس في العالم النامي لديهم هاتف محمول.

-القدرة على توفير خدمة مصرفية ميسورة التكلفة وامنة للافراد الفقراء في البلدان النامية.

-يساعد في امكانية الوصول الى الخدمات المالية الرقمية والقدرة على تحمل تكلفتها في جميع انحاء العالم،على انتقال الفقراء من المعاملات القائمة على النقد الى المعاملات الرقمية الرسمية على المنصات الرقمية المضمونة.

-زيادة الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاديات الرقمية من خلال توفير وصول سهل الى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية للافراد والشركات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة،والتي يمكن ان تعزز اجمالي الانفاقوبالتالي تحسين مستويات الناتج المحلي الاجمالي،كما يمكن ان يؤدي الى المزيد من الاستقرار الاقتصادي والوساطة المالية.

-يمكن ان يكون للابتكار في التمويل الرقمي اثار ايجابية طويلة الاجل على الاداء المصرفي.

-يفيد الحكومات من خلال توفير منصة لضبط الزيادة في اجمالي النفقات المتولدة عن التوسع في التعاملات المالية.

-يسمح بفوائد لمراقبي النظام المالي والنقدي نظرا لان اعتماده على نطاق واسع يمكن ان يقلل بشكل كبير من تداول الاموال المزيفة،واتخاذ القرارات المالية بسعة والقدرة على اجراء واستلام المدفوعات في غضون ثواني.

ايجابيات وسلبيات التمويل الرقمي:

ايجابياته:

-توسيع نطاق الخدمات المالية للقطاعات غير المالية.

-خدمات مصرفية مريحة وامنة للافراد الفقراء.

-زيادة الناتج المالي.

-خفض التداول السيئ/السوق السوداء.

-اتخاذ القرارات السريعة.

-القدرة على تقديم وتلقي المدفوعات في غضون ثوان.

سلبياته:

-لايخدم التمويل الرقمي الافراد الذين ليس لديهم الهاتف المحمول او الاجهزة الرقمية.

-يعتمد بشكل كبير على الاتصال بالانترنت،والذي يستثني الافراد غير المتصلين بالانترنت.

-يمكن ان تؤدي الطريقة التي يتم بها تقديم التمويل الرقمي في بلد ما الى استبعاد مالي طوعي اذا كان السكان غير مستعدين له.
-الخروقات الامنية للبيانات الرقمية الشائعة ويمكن ان تخفض ثقة العملاء في منصة التمويل الرقمي.
-تستفيد منصات التمويل الرقمي القائمة على الرسوم للافراد ذوي الدخل المرتفع والمتوسط على حساب الافراد الفقراء ومنخفضي الدخل الذين لايستطيعون تحمل تكاليف المعاملات المرتبطة.
-لاتسمح العديد من البيئات السياسية والتنظيمية بالاتمويل الرقمي المتكامل.[6]

المبحث الثاني: الشمول المالي

يشهد العالم طفرة تكنولوجية،تعمل على اعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي،وتقديم انماط جديدة من التعاملات المالية والنقدية،ولعل من ابرز التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،ظهور مصطلحات جديدة على قاموس الباحثين الاقتصاديين،ويعد مصطلح الشمول المالي احد تلك المفاهيم التي انتشرت بقوة خلال الاعوام القليلة الماضية،لاسيما في الدول النامية التي تفتقر لهذا النوع من اليات السوق الواضحة،والتي تضمن قدرا كبيرا من الشفافية والاستقرارالمالي،وبما ان رؤية التنمية المستدامة تتضمن العديد من المستهدفات في كل من المحاور المتعلقة بالاقتصاد والعدالة الاجتماعية والبيئة والطاقة والتنمية البشرية،فلم يعد الوصول لمعدلات جيدة من الشمول المالي رفاهيةبل اصبح بمثابة تحدي يواجه صانع القرار، نتيجة لقدرته على دمج الاقتصاد غير الرسمي للافراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة بالاضافة لضمان تطور الخدمات التي تقدمها المؤسسة المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات،ومنةهنا يتضح ان التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي،كما يساهم في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء،وخاصة الفئات المهمشة منهم.[7]

لقد اصبح الشمول المالي احد اولويات الدولة وتسعى الى ارساء مبادئه بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية الى جانب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام طبقا للمؤتمر السنوي التاسع للتحالف الدولي للشمول المالي الذي عقد في شرم الشيخ 2017،والذي استهدف ترسيخ مفهوم الشمول المالي ورسم السياسات الاصلاحية لتحقيق معدلات ملاتفعة للنمو الاقتصادي والارتقاء بالمستوى المعيشي لافراد المجتمع،وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتمهيد لانطلاقة اقتصادية قوية وتنمية شاملة.

ظهر مفهوم الشمول المالي اعقاب الازمة المالية العالمية نهاية عام2008،وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات واجراءات تتخذها الجهات النقدية

في الدول تهدف الى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.
وحينذاك تم انشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام2008 الذي يعد اول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي،ويضم 94دولة من الدول النامية ممثلة في119 مؤسسة تنقسم مابين وزارات مالية وبنوك مركزية،ويعمل التحالف على تطوير الادوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الاعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الاصلاحية واليات التطبيق بالاضافة الى اعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.[8]
وقد عقد اول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي عام2009 بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك باندونيسيا المكسيك وانضمت مصر للتحالف الدولي عام2013 وعقد المؤتمر السنوي بها سنة2017
يلعب الشمول المالي دورا هاما في تعبئة المدخرات،التقليل من الفقر وتطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عامة والنامية خاصة،ويسمح الشمول المالي بمنح الفرصة الى جميع الافراد والمؤسسات للولوج الى الخدمات المالية التي لها دور في اداء الاسواق والاقتصاد ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية،كما يساهم بشكل كبير في جميع قطاعات الدولة القطاع الصناعي التجاري الفلاحي،وتسهيل المعاملات المحلية والدولية ويتيح تعبئة المدخرات المحلية وتوسع نطاق الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاسر ويساهم في الناتج والعمالة مما يزيد من التدفقات المالية والمعاملات الدولية انتقال الشركات الرسمية من القطاع الغير رسمي الى القطاع الرسمي،استقرار النظام المالي من خلال تعبئة المدخرات والتنويع في محفظة الودائع.[9]

اهمية الشمول المالي:

اصبح لادماج الشمول المالي اولوية بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم **للاسباب التالية:**

-تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني ل7 من اهداف التنمية المستدامة.
-التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع انحاء العالم واكدت من جديد. التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة الدمج المالي الرقمي.
-تعتبر مجموعة البنك الدولي ان الشمول عضو تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك،وطرح هدف عالمي طموح للوصول الى الموارد المالية بحلول عام2020
-وجود علاقة وثيقة بين الاندماج المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.
-يعزز الاندماج المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة في منتجاتها من اجل جذب اكبر عدد من العملاء والمعاملات والدخول في قانونية بعض القنوات غير الرسمية.

-يكون الدمج اجتماعيا زيادة الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض،مع الاهتمام بالمراة خاصة وامكانية الوصول للافراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وادماجها في القطاع المالي الرسمي من خلال الخدمات المالية،مما يجعلها متاحة للمجموعات المهمشة في المصلحة العامة لخلق الوظائف،مما يساهم في النمو وبالتالي الحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل وتحسين المعيشة.[10]

أهدافه:

يهدف الشمول المالي الى تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسبة البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء وذلك من خلال:

-زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العاملين وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغيرالمصرفي.

-تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.

-توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية حقوقهم.

-هذا بالاضافة الى ضرورة التحول يعتمد على التسوية المصرفية والالكترونية والتي يمثل فيها التعامل النقدي نسبة صغيرة،وتشجيع نمو القطاع غير الرسمي وعدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية الحديثة وضعف الثقافة الادخارية والاستثمارية وتيسير غسيل الاموال وغيرها من الانشطة غير المشروعة.

لذلك فان التحول الى نظام المدفوعات المصرفية الالكترونية يشجع غير الرسمية في القطاع الرسمي ويضبط نشاط المشاريع المقاولاتية ويسهل الية دعمها ومرافقتها.

وتسعى المصارف الى تحقيق مجموعة من الاهداف من خلال اتباع الشمول المالي،فهو لايتحقق دون ثقافة فالزبون الواعي يعد اكثر ادراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية واكثروعي لحقوقه وواجباته،ومن اهم هذه **الاهداف**:[11]

-تحسين الظروف المعيشية للافراد خاصة الفقراء والعمل على تقليل مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية من خلال بعث روح النشاط والحصول على فرص التنمية الاقتصادية.

-سهولة الوصول الى مصادر التمويل ودعم الشركات الصغيرة وجعلها تتوسع في عملها وتحقيق الاستثمار المقبول.

-تعزيز النمو الاقتصادي من خلال اقامة مشاريع حرة.

-تشجيع الافراد على الادخار واستثمار الاموال بطرائق استعمال برامج وتعزيز ثقافة التنافس.[11]

خصائصه:

يهتم بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة،وباقل التكاليف،مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول،فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت انماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح امكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك،وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية وجمعيات تعاونية ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية وشركات تامين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمات الخدمات السلكية واللاسلكية والتحول البرقي،ومكاتب البريد وغيرها من الانشطة التي تتيح الوصول الى منافذ البيع،وفي كثير من الحالات اصبحت نماذج الاعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية،ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في ارجاء العالم مايعزز انتشار فكرة الشمول المالي،كما يساعد الشمول المالي ايضا تمكين النساء من اسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك،ورفع الانتاجية والدخول وزيادة الانفاق لاغراض الصحة الوقائية،واتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي.

شروط وكيفية تحقيق الشمول المالي:

حتى تحقق اي دولة الشمول المالي لابد من:

- عمل دراسة من اجل معرفة الخدمات المالية الموجودة،وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط منها وهي اول خطوة تستطيع الدولة وضع اهدافها ترفع بها مستوى الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة.

-حماية المستهلك من اجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي يتم عن طريق:

-حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وتكلفة مناسبة.

-تزويد العمل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية.

-توفير خدمات استشارية اذا احتاج العميل.

-الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية.

مبادئ تحقيق الشمول المالي:[12]

فيما يلي المبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي المعتمدة من قبل مجموعة العشرين:

القيادة:

تهدف الى ايجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية المختلفة والاطراف المشاركة لتحقيق الشمول المالي للمساعدة في تخفيض حدة الفقر،حيث اثبتت التجارب الدولية بان قيادة الشمول المالي،يجب ان تكون على المستويات العليا الحكومية لتعزيز وزيادة نسب الاشتمال المالي.

التنوع:

تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقديم محفزات تشجيعه للوصول الى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح،وكذلك توفير خدمات مالية متنوعة مثل:التوفير الاقتراض التحويل التامين الاستثمارات المالية،حيث يكون هناك تنوع مزودي الخدمات المالية وطرق وتقديمها.

الابتكاروالتجديد:

من الضرورة تعزيز الابتكارات التكنولوجية باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول الى الخدمات المالية واستخدام النظام المالي،مما يشمل ذلك ضرورة لتحديد نقاط الضعف في البنية الاساسية للنظام المالي،مما يؤدي الى الانتشار السريع للخدمات المالية ووصولها الى الفئات المهمشة الى المناطق الريفية والقروية مع مراعاة تقليل تكلفة تقديم الخدمات والمنتجات وان تكون ملبية لمتطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة.

الحماية: يجب اتباع نهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية والذي يوضح دور كل من الحكومة ومزودي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء،بشكل واضح حيث يؤدي التطور والابتكار في الخدمات ومزودي الخدمات المالية الى زيادة مخاطر تعرض العملاء للاحتيال او اساءة المعاملة او وجود اخطاء بشرية او تقنية اثناء تقديم الخدمات والمنتجات.

تمكين العملاء:

لتمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية فانه لابد من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية وتمكين قدراتهم من خلال الثقافة والقدرات المالية والية معالجة الشكاوى.

التعاون:

ضرورة ايجاد بيئة عمل واضحة وبمحددات تقوم على التنسيق الواضح داخل القطاع الحكومي وتشجع على الاستشارة والشراكة داخل القطاع الحكومي ومع الشركاء الاخرين خارج القطاع،حيث يجب تحديد المؤسسة التي تقود وتنسق مع الجهات الحكومية الاخرى وتنظم وتتابع عمليات الشراكة مع الشركاء الاخرين لتحديد دور كل طرف بالمجموعة بشكل واضح.

المعرفة:

يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لانشاء سياسة تستند على اداة وادوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية،حيث ان توفر البيانات المناسبة والموثوقة يعتبر امرا ضروريا لعملية تصميم واعداد سياسة الشمول المالي.

التناسب:

وضع اعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة،حيث تكون مبينية على اسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية.

الاطار العملي:

يجب ان يستند على المعايير والممارسات الدولية الفضلى،حيث تم تصميم المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

سياسات الشمول المالي:

يتفق بعض الكتاب والباحثين على عدد من السياسات الخاصة بالشمول المالي والتي يمكن ان تبرز من خلال الاتي:

ا-الوكالة المصرفية:

تعد الوكالة المصرفية عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بان يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل،فقد اثبتت سياسات تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي،فليست فروع المصارف لوحدها مجدية اقتصاديا،فالتعاون بين المصارف والوكلاء اصبح ممكنا،كما تلعب التكنولوجيا دور في خفض التكاليف ومخاطر معلوماتى الصرف من خلال اجراء التحويلات المالية،الى جانب ذلك فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز.

ب-تنويع مقدمي الخدمات:

اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لادارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات التي تقدم الخدمات الائتمانية والابداعية،اذ تكون هذه الاستراتيجيات متلائمة مع الانظمة المصرفية الخاصة بعملية التمويل الاصغر وتتضمن:(تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الايداع الصغير،والتراخيص المصرفية للتحويلات لمنظمات غير حكومية،وتراخيص المؤسسات المالية الغير مصرفية).

ج-الدفع عبر وسائل الاتصال(الهاتف المحمول):

يفتح انتشار الهواتف النقالة افاق جديدة لتوصيل الخدمات المالية للفقراء،اذ قلل هذا التطور بشكل كبير كلف المعاملات المالية،فضلا عن التحويلات المالية اصبحت اكثر سهولة،اذ يتم وصولها بنفس الوقت اذ تعمل على توسيع نطاق الوصول وتقليل الحاجة لحمل النقود بسب وجود النقود الالكترونية،فعملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع المصارف سابقا،وعلى الرغم من الاستعمال الواسع والنمو في استعمال القنواتى الالكترونية الا انه لاتزال هناك ضرورة لتقوم المصارف بالمزيد من حملات التوعية حول كيفية استعمال ومزايا القنوات المصرفية الالكترونية وتشجيع الزبائن على استعمالها،لما تحققه من اضافة قيمة حقيقية للقطاع المصرفي بشكل عام،اذ وجد نسبة67بالمئة من المعاملاتى المصرفية تتم عن طريق القنوات الالكترونية،في حين ان نسبة نمواستعمال الخدمات المصرفية عبر الموبايل تتجاوز مئة بالمئة.

د-حماية المستهلك:

اصبح الاهتمام المتزايد بعملية المستهلك من اولويات الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية،اذ تعزى نشاته استجابة الضغوط المتاتية من سياسات وسائل الاعلام او جمعيات حماية المستهلك،التي اصبحت مهتم بتنظيم حماية الزبون المالي من اهتمام صانعي

السياسات والجهات التنظيمية بشان العلاقة بين المؤسسات المالية وزبائنها،وقد تستند الاهتمامات الى المشكلات القائمة الناتجة عن ممارسات السوق او الرغبة في تجنب المشكلات المستقبلية.

***تحديات الشمول المالي:**

هناك تحديات كبيرة تواجهها عمليات الشمول المالي:

-هناك عدد كبير من الفئات لاتتعامل مع المصارف في بعض الحالات بسبب عدم وجود سياسات صحيحة خاصة بالمصارف وغياب اللوائح التنظيمية الفعالة.

-يتم تقديم الائتمان في اغلب الاحيان في اشخاص غير مؤهلين للحصول عليه،اذ تظهر التقارير من تعزيز الائتمان دون مراعاة التكلفة يؤدي الى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

-التحديات التي تواجه البلدان المنخفضةالدخل والتي تظهر في تحليل قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي،اذى تضمن ان 30بالمئة من البالغين في هذه البلدان قاموا بعمليات ادخارية في عام2011 مقارنة مع 57بالمئة في البلدان المرتفعة الدخل،واستعمل 11بالمئة من البالغين حساب مصرفي للادخار مقارنة ب45 في البلدان المرتفعة الدخل.

-الخدمات المالية تكون بعيدة عن تناول الكثير من الاشخاص لان مواطن النقص والقصور في الاسواق والحكومات رفعت تكاليف هذه الخدمات الى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها،وفي حالات كثيرة فان الخدمات تكون غير متاحة بسبب العقبات التنظيمية والقانونية.

-انخفاض الانظمة المالية والمصرفية التي لاتستطيع مواكبة التقنيات وتطورات التكنولوجيا

-التحديات في مساهمة القطاع المصرفي في مجال المسؤولية المجتمعية.

مخاطر الشمول المالي:

للشمول المالي مخاطر متنوعة تواجهها المصارف،عبر حزمة من المخاطر هي كالتالي:

-عدم وجود البنية التحتية الضرورية للعمل على توسيع الشمول المالي.

-عدم الاستعداد بالشكل اللازم والصحيح للبيئة التنظيمية والرقابة المواتية والقانونية.

-وجود مخاطر اخرى متعلقة بالمصارف والتي تتمثل بامكانية تخلي البعض منها عن جزء من معايير منح الائتمان،والذي يؤدي جراء ذلك الى زيادة اختلاف في خصائص بعض الزبائن المستبعدين عن الزبائن الحاليين من الخدمات المالية المتوفرة في المصارف.

-المخاطر في تحديد هوية الزبائن،كالامتثال للضوابط يزيد من تكاليف الخدمة وعدم معرفة صورة الزبائن او الدفع.

دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: ان تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الافراد والمؤسسات اليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الامكانيات الكامنة في الاقتصاد،فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك اسباب القوة الاقتصادية،وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة وترفع الانتاجية والتي بدورها تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية،وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة اوسع من الخدمات المالية الاكثر ملائمة والتي من شانها،تمكين الافراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك وادارة المخاطر المالية التي يواجهونها،والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الاعمال "البنك الدولي2015

لذا حظي الشمول المالي باهمية متزايدة في السنوات الاخيرة في مختلف دول العالم وبالاخص النامية،مايحمله من اثر في تحسين فرص النموالاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر،وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور انماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح امكانيات جديدة للفقراء،ولاتقتصر هذه الخدمات على البنوك،وانما تشمل الجمعيات التعاونية وشركات التامين والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الاقراض المتخصصةومؤسسات التمويل التاجيري،ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها ومن المؤكد ان انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في توسيع عملية الشمول المالي.

ولكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة،والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية اعلى من ذي قبل،بما في ذلك من اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر واجهزة الصرف الالي والهواتف والكمبيوترات اللوحية الذكية،وزادت بفعل ذلك الحاجة الى التثقيف المالي لكسر الحاجزالمعرفي لتحقيق الشمول المالي،وخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخول الدنيا والمستثمرين الصغار،وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة،وكيفية استخدام وادارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع،وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الاسواق،وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية،والعمل على الحد من البطالة والفقر ويحفز الابتكار والتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي "وهو العملية التي يتم من خلالها تحسين ادراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها،وذلك عن طريق تقديم المعلومات والارشاد او النصيحة الموضوعية المتعلقة بها،وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات من خلال زيادة وعيهم بالفرص

والمخاطر المالية وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة،وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حالة احتاجوا للمساعدة،واتخاذ خطوات فعالة اخرى من شانها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم".

اذا اصبح من المعترف به عالميا،ان التثقيف المالي يشكل خطوة اساسية لتحقيق الشمول المالي،كما اصبحت الثقافة المالية في العالم اجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي.

واقع الشمول المالي بالجزائر:

تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المالية المتخصصة (البنك الدولي) ان الجزائر تحتل المرتبة141 عالميا في مؤتمر الشمول المالي متاخرة عن لبنان وعمان والكويت وقطر التي تحتل مراتب لاباس بها في هذا المؤشركما ان هناك تباين في معظم المؤشرات في الجزائر خلال العقد الاخير حيث انه وصل ممتلكو الحسابات الذكية كنسبة من البالغين فوق سن15 سنة50بالمئة وفوق سن25سنة57بالمئة،كما ان نسبة البالغين الذين اقترضوا من جهات غير رسمية خاصة1,5بالمئة ونسبة الاقتراض من العائلة والأصدقاء 13بالمئة وهذا المؤشر الاخير يدل على نسبة كبيرة من الجزائريين يفضلون الاقتراض من الجهات غير الرسميةبنسبة1,5بالمئة وقد يرجع ذلك الى منطق التركيز نسبة كبيرة من البنوك على اقراض طبقات معينة من المجتمعات دون الاخرى.

عانت الجزائر منذ بداية التسعينات من تذبذبات كبيرة ومتواترة في مداخيلها التي اثرت بشكل واضح على توازن موازنتها العمومية،والتي كانت مرتبطة بدرجة كبيرة باسعار البترول او مايعرف بالجباية البترولية في جانب ايرادات موزانة الدولة،خاصة وان الهيكل الانتاجي في الجزائر ضعيف وهش جدا،تعرض للعديد من الاصلاحات والصدمات والتي ساهمت بدرجات متفاوتة في هشاشته مع عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة وفعالة لتنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من دائرة اسعار البترول[13].

استعانت الجزائر وفقا لذلك بالاستدانة الخارجية كالية تمويل رئيسية للاقتصاد الوطني وتقليص عجز الموازنة حتى بداية الالفية الجديدة،وما انجر عن ذلك من اثار اقتصادية واجتماعية كبيرة على الاقتصاد الجزائري لكن تحسن اسعار البنرول ووصولها لمستويات قياسية كبيرة على الاقتصاد الجزائري،وصلت لازيد من120 دولار للبرميل مابين2013/2012 سمح لموازنةالدولة بتحسين وضعيتها وتحقيق نوع من التوازن والتخلص من تبعات الاستدانة الخارجية،لتشهد سنوات2014-2017 ازمة مالية خانقة للجزائر بسبب انخفاض اسعار البترول،ليعود مرة اخرى للنقاش حول تمويل عجز الموازنة في الجزائر،وبسبب التوجه السياسي الواضح لعدم اللجوء الى الاستدانة

الخارجية،لجات الحكومة وصانعي السياسة في الجزائر الى البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة عن طريق الية التمويل الرقمي.

مقارنة الشمول المالي بين الجزائر وبعض الدول العربية:

على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي2011و2017،نجد تباينا كبيرا بين الدول،ففي عام2017 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت عند88بالمئة و83بالمئة و80بالمئة،على التوالي في حين لايتجاوز هذا الرقم 25بالمئة في كل من اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا وجزر القمر والعراق وسوريا ونجد الجزائر احتلت مرتبة لاباس[14] بها مقارنة بمثيلاتها من الدول العربية حيث نجد هاته النسبة خلال 2014 وصلت الى50بالمئة وانخفضت سنة2017 لتصل الى 43بالمئة وهذا راجع للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

وسجلت الامارات الارتفاع الاكبر في نسبة الشمول المالي في المنطقة العربية،حيث ارتفعت ملكية الحسابات من 59,7بالمئة عام2011،تليها السعودية من 46بالمئة سنة2011 الى 71بالمئة سنة 2017،فبمصر التي شهدت ارتفاعا في ملكية الحسابات من 9,7بالمئة عام2012 الى32,8بالمئة عام2017،اما في العراق فبلغت نسبة الشمول المالي 22.7بالمئة عام2017 مقابل 10.6 عام2011،وتعود اسباب التحسن الى اجراءات المصارف المتمثلة بتطوير خدماتها من خلال توطين رواتب الموظفين ومنح المزيد من القروض،فضلا عن تنامي عدد شركات الدفع الالكتروني.

خاتمة:

يساهم الشمول المالي اسهاما رئيسيا في الحد من الفقر،وفي تحقيق التنمية الشاملة المستدامة،وهناك عدة عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تساهم في نقص فرص الحصول على الخدمات المالية،وهي عوامل تؤثر بوجه خاص على الفقراء والنساء والشباب وسكان الارياف والعاملين في قطاع الاقتصاد غير الحكومي ،ويمكن لاستخدام التكنولوجيات الجديدة والنماذج المبتكرة في مجال المال والاعمال ان تؤدي دورا كبيرا في تفادي الحواجز التي تمنع الوصول الى الخدمات المالية وتخطي هذه الحواجز،وللحكومات دور هام تضطلع به في وضع الاطر التنظيمية السليمة،وخلق الظروف التي تتيح تقديم الحوافزلتوسيع نطاق عرض الخدمات وتوفرها بتكلفة ميسورة وتوليد مزيد من الطلب على الخدمات بالمالية بوسائل من قبيل التثقيف المالي وتمكين المستهلكين من الحصول على المنتجات المالية.

وتشكل التحويلات المالية المصدر الرئيسي للتدفقات المالية الخاصة من الخارج الى البلدان النامية، وهي تمثل مصدرا من مصادر الطلب على الخدمات المالية،وبالتالي فان تقليص تكاليف المعاملات وتيسير اجراء التحويلات المالية وجعلها اكثر سرعة وامانا بوسائل منها استحداث منتجات مالية جديدة من شانه ان يسهم اسهاما كبيرا في تحقيق الاشتمال المالي في الدول العربية.

ويسهم التمويل الرقمي في تحقيق الادماج المالي وتحقيق اثار ايجابية في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة وغالبا ماتكون الراحة التي يوفرها التمويل الرقمي للافراد ذوي الدخل المنخفض والمتغير اكثر قيمة لهم من التكلفة الاعلى التي سيدفعونها للحصول على هذه الخدمات من البنوك الرسمية.

ان الادماج المالي يساعد الفقراء على تحسين ظروفهم المالية ورفع مستوياتهم المعيشية كما يولد قوة نسبية اكبر من خلال احداث تنمية مالية تدعم الاستقرار الاجتماعي الذي ينعكس بدوره على زيادة الاستقرار المالي.

فاتمويل الرقمي يؤدي الى تحقيق الاسقرار المالي من خلال النهوض بالقطاع العائلي والمؤسسات الصغيرة وزيادة كفاءة الوساطة المالية ومكافحة غسل الاموال وزيادة فاعلية تطبيق السياسة النقدية.

قائمة المراجع:

1-https/asabah.iq

-ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي.2

3 -د-فضيل عبد الكريم البشير،دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الاسلامي،مجلة بيت المشورة، العدد9، قطر، اكتوبر2018.

-4http/hbrarabic.com

http/sotor.com.5-

6-زهير غراية،تاثير التمويل الرقمي على الادماج المالي والاستقرار المالي،مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية،المجلد19،العدد الاول،كلية الاعمال،جامعة الجوف،المملكة العربية السعودية،2020.

7-استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق 2020-2023،مدخل الى وظائف لائقة.

8-مبادرة الشمول المالي للمنظقة العربية،التقرير السنوي.2020

9-انجاح التمويل الرقمي للمراة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

10-فضيل البشير ضيف،واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر،مجلد6،العدد الاول،جامعة الجلفة،2020.

11-سالم صلاح الحسناوي،لينا صلاح مهدي،دور الشمول المالي في تعزيزنمو الاقتصاد العراقي،دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة القادسية.

12-عادل عبد العزيز السن،دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي،مستشار المنظمة العربية للتنمية الادارية،جامعة الدول العربية.

13-بوخلخال،ي،اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بعض المؤسسات،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير،جامعة فرحات عباس،سطيف.

الهوامش:

*المؤلف المرسل.

[1] iq.Asabahالصباح

[2] ملخص الإستراتيجية الوطنية للإشتمال المالي.

[3] -فضيل عبد الكريم البشير، دور الإقتصاد الرقمي في تعزيزتنامي التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد9، قطر، اكتوبر..

[4] com.Hbrarabic

[5] com.Sotor

[6] زهير غراية، تأثير التمويل الرقمي على الإدماج المالي والإستقرار المالي، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد19، العدد الأول، كلية الأعمال، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية،2020

[7] إستراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق2023، مدخل الى وظائف لائقة.

[8] مبادرة الشمول للمنطقة العربية، التقرير السنوي2022.

[9] إنجاح التمويل الرقمي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[10] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلد6، العدد الأول، جامعة الجلفة،2020.

[11] سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الإقتصاد العراقي، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية.

[12] عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي، مستشار المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

[13] بوخلخال،ي، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة عللى البنوك التجارية، دراسة حالة بعض المؤسسات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف.